«التموين»: ٤٣٥ ضبطاً منذ بداية الشهر منها ٢١١ لمخالفات بالأسعار

خبير تنموي: عاداتنا الاستهلاكية غير سليمة ونخجل من الشراء «بالحبة» مثل الأوروبيين

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن مواطنون لـ«الوطن» أن أسعار معظم الخضراوات والفواكه بأسواق حماة، لحقت بأسعار المواد الغذائية الأساسية كالرز والسكر والسمن والزيت التي لاتقارب لارتفاعها مؤخراً بشكل مريع!

وأوضحوا أن تلك الأسعار تشكل عبئاً على عبء في حياتهم المعيشية التي صارت ـ بحسب قولهم ـ أصعب من الصعب ذاته.

وفي جولة لـ«الوطن» بالأسواق، التقت عدداً من الباعة الذين أكدوا أن أسعار معظم الخضراوات والفواكه، ارتفعت مؤخراً مابين ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة، ولفتوا إلى أن المواطنين يشترون أقل كميات ممكنة، والضروري جداً لكل يوم بيومه.

وبيّن رئيس لجنة تجار سوق الهال بحماة محمود عرواني لـ «الوطن» أن المواد قليلة والأسعار عالية!.

وعزا ذلك إلى أن كل المواد الموجودة بالسوق هي من الموسم الشتوي، وإلى التصدير من المصدر «الساحل» إلى العراق ولبنان وروسيا، التي لكل منها مواصفات تصديرية، وهو ما يجعل المواد الواردة من الساحل والعاصمة قليلة.

وأوضح أن ٩٠ بالمئة من المواد تورد إلى حماة من الساحل والباقي من دمشق، ولفت إلى أن الخضراوات المحلية ـ أي الحموية ـ لم تنزل بعد، متوقعاً ذلك الشهر المقبل، وهو ما سيؤدي إلى تحسن بالأسعار لمصلحة المواطن.

من جانبه رأى الخبير التنموي والمستشار لدى اتحاد غرف الزراعة السورية أكرم عفيف، أنه كحل للضائقة المعيشية التي تعاني منها الأسرة السورية هو توزيع نفقاتها الشهرية بمغلفات للتأشير على عاداتها الاستهلاكية، ولإجراء محاكاة رقمية بنهاية الشهر، لتجد أنها من الممكن أن تختصر ٦٠ بالمئة من عاداتها الاستهلاكية.

وأوضح أن فكرة المغلفات خلاقة، فمغلف تضع فيه الأسرة ما تنفقه على الخبز والخضراوات، وآخر للحم وآخر للحليب ومشتقاته، وآخر للطبابة، ومغلف أخير للادخار.

ولفت إلى أن عاداتنا الاستهلاكية ليست سليمة، فحتى اليوم نشتري ما نحتاجه بالكيلو أو بالصندوق أو «الفلينة»، ونخجل من الشراء بالحبّة، كما يفعل الأوروبيون الذين سبقونا بهذا المجال.

وقال: قد تكون زيادة الرواتب والأجور حلاً، ولكنها ليست كل الحل، إذ ينبغي أن نشتغل على البدائل، فزراعة ١٠ م٢ بالريف تؤمن سلة غذائية متكاملة للأسرة، ولا يعود ابن الريف ينافس ابن المدينة على احتياجاته.

وأضاف: مشكلتنا أننا نعيش اليوم كأننا نعيش قبل الأزمة، يجب أن نتجه لشراء الخضراوات والفواكه الرخيصة، وحاجتنا فقط، وليس بالضرورة أن نشتري بالكيلو أو بـ«الشنتاية».

وبيّن مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود لـ«الوطن» أن دوريات حماية المستهلك تتابع الأسواق على مدار الساعة، وقد نظمت من بداية الشهر الجاري لتاريخه، نحو ٤٣٥ ضبطاً تموينياً بحقّ المخالفين.

ولفت إلى أنه من بين تلك الضبوط ٢١١ تتعلق بعدم الإعلان عن الأسعار، وتقاضي أسعار زائدة، ونسبة ربح أعلى من المحددة، وعدم تداول فواتير بين تجار بسوق الهال وباعة المفرق.

أحمد: لا بدّ من إصدار تسعيرة موحدة

أشخاص وسائقون يتحكمون بنقل البضائع ويفرضون أجوراً مرتفعة بين مرفأ طرطوس والمحافظات!

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكاوى عدة في الفترة الأخيرة من أصحاب البضائع التي يتم توريدها للسوق المحلية عبر مرفأ طرطوس تحدثوا فيها عن الصعوبات والعقبات والمعاناة التي تواجههم خلال عمليات شحن هذه البضائع من المرفأ إلى المحافظات بسبب تحكّم بعض الأشخاص الموجودين في مقر تجمع الشاحنات بمكتب نقل البضائع شمال المرفأ بتحديد أجور النقل وابتزازهم لأصحاب البضائع والمخلصين الجمركيين دون الاكتراث بمكتب نقل البضائع التابع لوزارة النقل ودون السماح له بالتدخل، وأكد هؤلاء الشاكون أن الوضع لم يعد مقبولاً على الإطلاق لا سيما أن منع أي شاحنة من التوجّه إلى المرفأ للتحميل إلا بأسعار مرتفعة جداً انعكس سلباً على حركة الملاحة عبر هذا المرفأ وعلى فرص العمل الكثيرة التي كان يؤمنها لأبناء المحافظة الذين يقومون بأعمال مرتبطة بعمل المرفأ، كما أدى لزيادة أسعار المواد على المستهلك السوري وجعل الأمور تتم بعيداً عن أي ضوابط علماً أن الدولة تزوّد الشاحنات بمادة المازوت المدعوم لنقل البضائع من المرفأ وبالتالي يجب أن تكون هناك أسعار محددة حسب المسافة الكيلومترية وليس كما هو الحال اليوم حيث إن أجور النقل بين طرطوس وحسياء على سبيل المثال أغلى بكثير من أجوره بين اللاذقية وتلك المناطق.

علاء عيسى رئيس جمعية المخلصين الجمركيين بطرطوس ورداً على هذه الشكاوى أكد حصول تلك الصعوبات أمام أصحاب البضائع والمخلّصين وقال في تصريح لـ«الوطن»: نعم توجد معاناة كبيرة في موضوع النقل بين طرطوس وباقي المحافظات السورية حيث إن أجرة نقل أي بضاعة من مرفأ طرطوس إلى أي محافظة أخرى أغلى قياسا بالشحن من مرفأ اللاذقية إلى تلك المحافظات رغم أن المسافة الكيلومترية بين طرطوس وحمص أو طرطوس ودمشق.. إلخ تقل بمئة كيلو متر عن المسافة بين اللاذقية وتلك المحافظات ما أدى ويؤدي إلى ازدياد حجم العمل في مرفأ اللاذقية على حساب العمل في مرفأ طرطوس بدليل أن عدد البيانات الجمركية المسجلة في أمانة جمارك مرفأ طرطوس خلال عام ٢٠٢٠ لا تتجاوز الألف بيان بينما وصل عددها في مرفأ اللاذقية إلى ثلاثين ألف بيان.

وتساءل عيسى قائلاً: أين دور مكتب نقل البضائع في تنظيم عملية نقل البضائع خاصة بضائع القطاع الخاص ولماذا لا توجد تسعيرة نقل رسمية حسب المسافة الكيلومترية عن الوزارة أو المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة تكون ملزمة للجميع وخاصة أن الدولة تقدّم المازوت المدعوم للشاحنات التي تنقل البضائع من المرافئ إلى المحافظات؟

جراد أحمد رئيس مكتب نقل البضائع بطرطوس رد على الشكاوى بالقول إن عملية شحن بضائع القطاع الخاص من المرفأ لا علاقة للمكتب بها حيث لا توجد تسعيرة محددة والأمور تتم بين صاحب البضاعة أو المخلص وبين السائقين وأصحاب شركات النقل وجمعيتهم أما بالنسبة لعملية شحن بضائع القطاع العام فيقوم المكتب بتنظيم محاضر بين هذه الجهة العامة أو تلك وبين أصحاب الشاحنات لنقل البضائع العائدة للجهة العامة إلى المحافظات بالأسعار الرائجة لعدم وجود تسعيرة على الكيلو متر.. مضيفاً: إن وزارة النقل اقترحت إصدار تسعيرة موحدة على أساس الوزن مضروباً بالمسافة الكيلومترية تكون ملزمة لأصحاب شركات النقل والسائقين سواء نقلوا بضائع للقطاع العام أم الخاص لكن هذه التسعيرة لم تصدر حتى الآن.

قرى الريف الغربي في السويداء بحاجة لخدمات

| السويداء- عبير صيموعة

شكاوى عديدة وصلت «الوطن» من أهالي قرى الريف الغربي المحاذية لمنطقة اللجاة في المحافظة تضمنت نقص الخدمات في تلك القرى وخاصة الطرق الزراعية والطرق الرئيسية التي تربط القرى بعضها ببعض.

وتركزت مطالب الأهالي في قرية جرين بضرورة البدء بشق بعض الطرق الزراعية قبل موسم الحصاد ولاسيما أن محاصيلهم الحقلية تعرضت للحريق الموسم الماضي نتيجة لوقوع الأراضي الزراعية لفلاحي القرية ضمن منطقة اللجاة الصخرية والوعرة، الأمر الذي حال أيضاً دون تخديمها بطرق زراعية «نارية» تُسهل وصول الآليات إليها وخاصة سيارات الإطفاء ما ألحق بمحاصيلهم أضراراً كبيرة.

كما أكد الأهالي سوء الطريق الرئيسي البالغ طوله ١٤ كم وهو يربط قرى «جرين- تعارة- الدويرة- لبين» والذي يحتاج بدوره إلى إعادة تأهيل وتوسيع إضافة إلى حاجته لقميص إسفلتي بسبب ما أصابه من تكسير وتحفير.

كما أشار أهالي قرية صما الهنيدات إلى تعطل شبكة الاتصالات الأرضية التي خرجت عن الخدمة بسبب الأعمال التخريبية للعصابات الإرهابية التي دخلت القرية مع بداية الأزمة حيث أكد الأهالي ضرورة قيام فرع اتصالات السويداء بالعمل على إصلاح وصيانة هذه الخطوط بعد انقطاع الاتصالات الأرضية الذي أدى إلى انقطاع خدمة الإنترنت.

وفي السياق ذاته طالب أهالي بلدة سميع بضرورة ربط كهرباء البئر الارتوازية الموجودة لديهم، مع تغذية كهربائية دائمة، علماً أنه توجد إلى الشمال من القرية محطة كهربائية والإسراع بتأهيل وصيانة الطرق الداخلية للقرية وخاصة الطرق الواصلة إلى المدارس إضافة إلى شق الطرق الملحوظة على المخطط التنظيمي مع ضرورة الإسراع بشق الطرق الزراعية في القرية وتأهيلها ولو بقيا مقالع ليتمكن المزارعون من الوصول إلى أراضيهم بيسر وسهولة ومن ثم حراثتها وزراعتها، وأشار الأهالي لحاجتهم الملحة لافتتاح منفذ للسورية للتجارة في القرية ولاسيما أنّ المكان متوافر ليتسنى لهم الحصول على مخصصاتهم من المواد المقننة «سكر- أرز» بدلاً من ذهابهم لبلدة المزرعة للحصول عليها.

بدوره رئيس مجلس بلدة سميع رياض نصر أوضح لـ«الوطن» أن تأهيل الشبكة الطرقية داخل قرية صما الهنيدات يحتاج إلى اعتماد مالي، وهذا حالياً غير متوافر وبالنسبة للطريق الذي يربط قرية صما الهنيدات بقرية سميع لفت إلى أنه تمت مخاطبة مديرية الخدمات الفنية ليصار إلى إجراء صيانة عاجلة لهذا الطريق أما بالنسبة لقرية سميع فإن جميع ما تقدم به أهالي القرية من مطالب هي محقة وقد تم تدوينها بمذكرة رسمية وبالتالي تقديمها لمحافظ السويداء.

بدوره مدير فرع المؤسسة السورية للاتصالات بالسويداء حازم الشوفي أوضح لـ«الوطن» أن الكوابل الهاتفية وأثناء ربطها بين سميع وقرية صما الهنيدات تعرضت للسرقة أكثر من مرة إضافة لسرقة ٨ أعمدة هاتف لذلك ليس هناك جدوى اقتصادية من تمديد كوابل هاتفية في تلك المنطقة وخاصة في تنامي ظاهرة سرقة الكوابل الهاتفية هذا فضلاً عن وجود نقص بهذه الكوابل مؤكداً أن الفرع حالياً يسعى لتركيب هواتف لاسلكية لكونها أقل تكلفة.

من جهته رئيس الدائرة الفنية بمديرية الخدمات الفنية بالسويداء غازي الحلبي أشار إلى أن الطريق الرئيسي لبلدة جرين وارد بخطة المديرية لهذا العام وسيتم إجراء صيانة له، أما ما يتعلق بالطرق في القرية فقد سبق للمديرية أن قامت بتقديم آلياتها الثقيلة للجمعيات الفلاحية «بلدوزر» لشق الطرق الترابية إلا أن عدم توافر مادة المازوت حال دون ذلك.

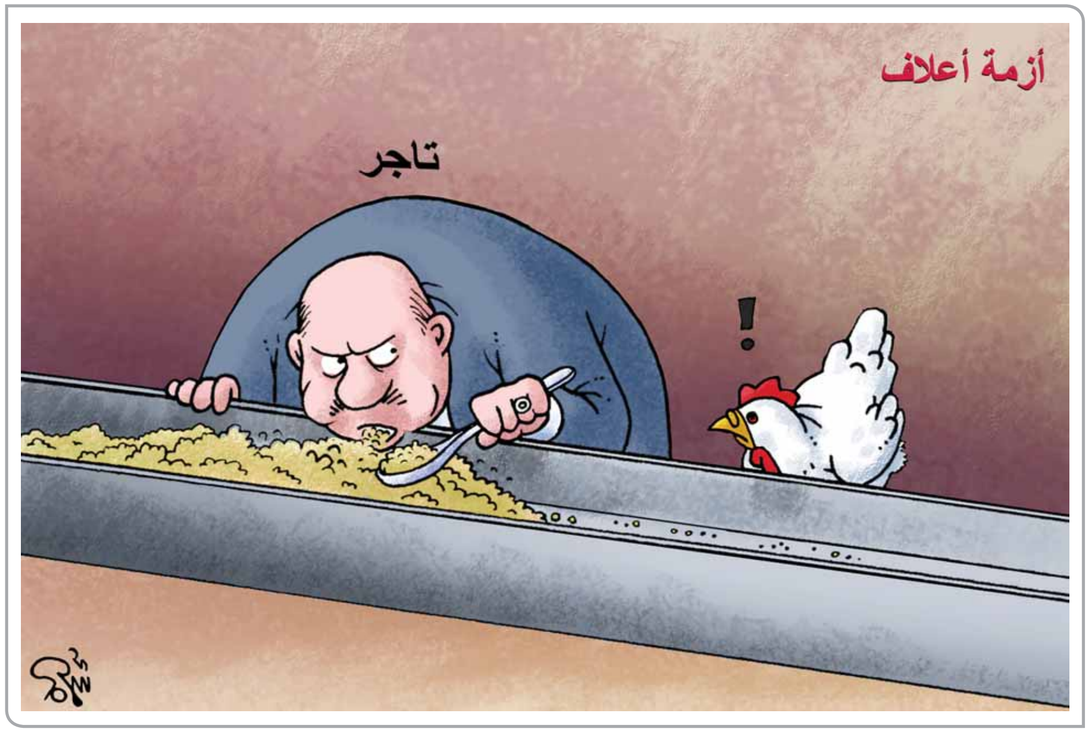

قروض لتيسير شراء منازل ومكاتب للمحامين ومن دون ضمانات عقارية

نقيب المحامين: ٥ بالمئة من المحامين هاجروا.. ومشروع قرار بممارسة المهنة خارج القطر

| محمد منار حميجو

كشف نقيب المحامين الفراس فارس أنه يتم إعداد مشروع قرار في مجلس النقابة لعرضه في المؤتمر العام للنقابة القادم حول السماح للمحامين بممارسة مهنة المحاماة خارج القطر شريطة أن يكون ذلك بعلم النقابة وإشرافها وأن يعلم المحامي الموجود خارج القطر أنه يمارس المهنة في الدولة الموجودة فيها، مؤكداً أن هذه الخطوة تأتي حتى لا يتم شطب المحامي من سجل المحامين ويدفع رسم النقابة ولو بالقطع الأجنبي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح فارس أنه في حال لم يعلم النقابة وفق المشروع الذي يتم إعداده حالياً والذي أصبح تقريباً جاهزاً فإنه يعتبر يمارس المهنة بشكل منفرد خارج البلاد وبالتالي سوف يتم شطبه من جدول المحامين العاملين، لافتاً إلى أنه بكل تأكيد المحامي سوف يمارس المهنة وفق قانون البلد الموجود فيه.

ولفت فارس إلى أنه يحق لفرع النقابة شطب المحامي من جدول المحامين بعد مرور شهرين على مغادرته وفق القانون، مقدراً أن نسبة الذين هاجروا من المحامين تتجاوز ٥ بالمئة.

في الغضون كشف فارس أنه يتم تحضير مذكرة تفاهم مع أحد البنوك الخاصة لتيسير شراء بيوت ومكاتب للمحامين وغيرها وبالتالي فإن القرض سيكون كبيراً من دون أن يذكر سقف القرض، مؤكداً أن القروض ستكون من دون ضمانات عقارية.

ولفت فارس إلى أن المؤتمر القادم للنقابة سيكون فيه عدد من القرارات منها أنه سوف يتم العمل على زيادة رواتب المحامين المتقاعدين، متوقعاً أن تكون الزيادة جيدة ولا تقل عن الماضية التي كانت ٤٠ بالمئة.

وبيّن فارس أنه ستكون هناك قرارات تخص المتمرنين للاستفادة من صندوق التعاون والإسعاف بشكل كامل باعتبار أنهم يستفيدون من هذين الصندوقين بشكل جزئي حتى إنه في السنة الأولى لا يحصل على شيء إضافة إلى أمور مالية وخدمية أخرى، مشيراً إلى أن دخل النقابة المالي تحسن وبالتالي تم شراء مقر جديد لفرع دير الزور، كما أن فرع حمص اشترى أرضاً لنادي حمص.

واعتبر فارس أن هناك رضا من المحامين على أداء المؤسسة النقابية والاهتمام بالشأن العام النقابي وبشؤون المحامين وتقديم تسهيلات لهم وخدمات جديدة، لافتاً إلى أن هناك رضا أيضاً على أن هناك سعياً في المؤسسة القضائية لأن يكون هناك استقرار قضائي وخصوصاً أن التغيرات والتعديلات تكون نحو إيجاد الأفضل والأميز في مواقع القرار والمسؤولية.

وقال فارس: أنا راض بشكل شخصي على ما يقوم به مجلس القضاء الأعلى لأنه يعمل حالياً على الارتقاء بمرفق القضاء نحو الأفضل، معتبراً أن الغاية من التشكيلات القضائية الحالية السعي نحو استقرار وارتقاء المرفق القضائي.

وأكد فارس أن هناك سهولة في التعامل بين النقابة ووزارة العدل وخصوصاً فيما يتعلق بحل المشاكل إن وجدت بين قضاة ومحامين، مؤكداً أن معظم المشاكل يتم حلها مباشرة.

وأشار فارس إلى المؤتمرات التي تجريها فروع النقابة في المحافظات قبل انعقاد المؤتمر العام السنوي للنقابة الذي من المتوقع أن يكون بعد شهر رمضان المبارك، لافتاً إلى أنه تم تأجيل انعقاد المؤتمر العام لاتحاد المحامين العرب الذي كان من المقرر انعقاده في ٢٦ الشهر الحالي بسبب ظروف كورونا وتوقف الطيران في المغرب بحكم أن الأمين العام من المغرب.

➤ الغاية من التشكيلات القضائية الحالية ارتقاء القضاء والتعاون مع العدل جيد

➤ نعمل لاستفادة المتمرنين من صندوق التعاون والإسعاف كاملاً